

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٠٦

الإثنين، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فتزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أكاهاري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/452)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1616047 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في

ليبيا (S/2016/452)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/452، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما كل من السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم للمليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتعلق بليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالفرنسية): تلقى مجلس الأمن

أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/452) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي يفصل عمل البعثة منذ

٢٦ شباط/فبراير. ويحدد التقرير أيضاً التقدم السياسي في ليبيا ويصف الحالة الإنسانية المأساوية التي تؤدي إلى المآسي الشخصية والمعاناة الجماعية. ولذلك، فإنني أبدأ بالتأكيد على الأزمة الإنسانية والمأساة الإنسانية التي تعاني منها ليبيا.

(تكلم بالإنكليزية)

في الأسابيع القليلة الماضية منذ إعداد التقرير، فرّ أكثر من ٦٠٠٠ أسرة من سرت لوحدها من ديارهم هرباً من الاشتباكات والعمليات العسكرية الجارية ضد داعش، ناهيك عن المشاق اليومية للعيش تحت سيطرة داعش.

ويلجأ العديد منها إلى المدارس والجامعات والمباني العامة. والمشردون في ليبيا قد بلغوا ٤٣٥٠٠٠ شخصاً، وهذا عدد مذهل. وقدرة المجتمعات المحلية ووكالات المعونة على استضافة المشردين وتوفير المساعدة لهم وصلت حد الانهيار.

وخلال شهر أيار/مايو، توفي ١١٠٠ من المهاجرين بصورة مأساوية في وسط البحر الأبيض المتوسط. وفي يوم واحد - ٢٦ أيار/مايو -، غرق ٥٠٠ مهاجر قبالة ساحل ليبيا، بمن فيهم ٤٠ طفلاً. وعدد المهاجرين الذين ماتوا غرقاً في هذه السنة حتى اليوم ارتفع أكثر من ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وفي بلد غني بالموارد الطبيعية مثل ليبيا، من غير المقبول أن يتداعى نظام الرعاية الصحية تماماً، وتصاب الهياكل الأساسية الحيوية بالضرر الفادح، ويحدث نقص حاد في العاملين في مجال الرعاية الصحية، وفي الأدوية واللوازم الأساسية.

وكل ذلك هو نتيجة استمرار انعدام سلطة الدولة في معظم أنحاء البلد. ويصادف الأسبوع المقبل مرور ستة أشهر على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وكان التوقيع مدعاة لتجرؤ الشعب الليبي على الاعتقاد للمرة الأولى أن السلام والوحدة ممكن تحقيقهما في

وأرحب بإعلان جامعة الدول العربية المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو الذي شجع وزراء حكومة الوفاق الوطني بالنيابة على العمل من طرابلس إلى حين موافقة مجلس النواب على الحكومة رسمياً. واعترفت جامعة الدول العربية أيضاً بأن حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، ودعت الدول الأعضاء إلى الامتناع عن الاتصال بأي هيئات تنفيذية موازية لها. كما أشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وممثله السامي المعني بليبيا، الرئيس السابق جاكابا كيكويتي. وفي هذا الصباح، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمتها السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (انظر S/PV.7706). ومساهمات الاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والتنمية ومكافحة الاتجار بالبشر جديرة بالثناء ولا تقدر بثمن.

وإذا كان هناك أي أمل للشعب الليبي بالخروج من الحالة الراهنة التي اجتاحت بلده، فلا بد من وجود خطوط ومبادئ واضحة. وإنني أقترح النقاط الست التالية التي يتصف تنفيذها بأولوية عاجلة.

أولاً، إن الاتفاق السياسي الليبي، الذي أقره مجلس النواب في ٢٥ كانون الثاني/يناير، يظل الإطار الشرعي الوحيد لإدارة الفترة المتبقية من الانتقال السياسي في ليبيا حتى اعتماد دستور دائم.

ثانياً، يبقى مجلس النواب هو المؤسسة التي تقرّ حكومة الوفاق الوطني والتي يجري القسم أمامها. ولا بد له من القيام بذلك. وبعد محاولتين فاشلتين في شباط/فبراير ونيسان/أبريل، حان الوقت لكي يضطلع رئيس مجلس النواب بمسؤولياته تجاه عقد دورة برلمانية بعيداً عن التخويف والتهديد بغية التصويت على حكومة الوفاق الوطني المقترحة. وأقترح أيضاً أن يطلب مجلس النواب إلى جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي،

ليبيا. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تجرأ على الأمل بأن المدافع التي ألحقت المعاناة والتدمير بحياته على نحو يعجز وصفه سوف يجري إسكاتها في نهاية المطاف. وثمة سبعة شجعان من أعضاء مجلس الرئاسة الليبي اتخذوا خطوة جريئة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس تمثلت في الإبحار من تونس إلى طرابلس، غير متسلحين بشيء سوى بالشرعية الممنوحة لهم بموجب الاتفاق السياسي الليبي. ومع ذلك، لا يزال الشعور بالأمل والتفاؤل الذي شعر الناس به في جميع أنحاء ليبيا عندما رحبوا بالتوقيع على هذا الاتفاق ووصول مجلس الرئاسة إلى طرابلس يتناقض اليوم مع شعورهم المتزايد بنفاد الصبر وبالقلق.

وفي هذه اللحظة الحاسمة من العملية الانتقالية في ليبيا، يجب الاعتراف بالوقائع كما هي. لقد مضى قرابة خمسة أشهر منذ أن قدّم مجلس الرئاسة اقتراحاً منقحاً يتعلق بحكومة الوفاق الوطني. واليوم، لا تزال ليبيا بدون حكومة تحظى بالموافقة الرسمية عليها. فتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي تعثر لأن بعض أطراف الاتفاق لم تتقيد بالتزاماتها. ولمجلس النواب دور أساسي في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. لكنه يجب أن يجرز تقدماً في الوفاء بالتزاماته وفقاً للاتفاق السياسي الليبي تجاه إجراء تصويت لتأييد حكومة الوفاق الوطني. وبالنظر إلى حجم المشاكل التي تواجه السكان في ليبيا، يجب على البلد أن يحظى بحكومة ووزارات عاملة وبهيكل بيروقراطي. والتدهور السريع للحالة الإنسانية وتصاعد التوترات العسكرية المرتبطة بمكافحة تنظيم داعش أمران يتطلبان جرأة وتصميماً وحسماً. وأود أن أعنتم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي بذلها المجلس الرئاسي خلال الأسابيع الأخيرة للامسك بزمم المبادرة وتولي القيادة. فلقد قرر إنشاء غرف عمليات مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، كما أوعز إلى الوزراء ببدء العمل في انتظار تنصيبهم رسمياً. وهذه خطوات في الاتجاه الصحيح.

العسكرية. وحدات الجيش الليبي دخلت المنطقة من الشرق. وثمة اشتباكات تقع بين القوات التي تأتمر بمجلس الرئاسة ومقاتلي تنظيم داعش في مناطق تقع غرب مدينة سرت. بيد أن الأعمال العسكرية غير المنسقة على أرض الواقع تنبئ بوقوع اشتباكات مباشرة بين مختلف القوات التي تحارب تنظيم داعش. واحتمال تجدد التصعيد العسكري في ليبيا ينبغي أن يشكل مصدر قلق بالغ للجميع. ويجب على الليبيين ألاّ يتقاتلوا في ما بينهم. يجب أن يقاتلوا متحدّين ضد العدو المشترك.

وما فتئت بعثتنا تشارك بنشاط مع جميع الجهات للمساعدة على بناء توافق في الآراء بشأن الهيكل الأمني الموحد، ومساعدة مجلس الرئاسة من خلال تزويده بالخبرة الفنية والقيام بالمساعي الحميدة. بيد أنه يجب علينا أن نسلّم بأن ليبيا بلد تتكدس فيه الأسلحة - ٢٠ مليون قطعة سلاح على أرض يسكنها ستة ملايين نسمة. وهذه الأسلحة لا تهبط من السماء، ولكنها تأتي على نحو متزايد من شحنات غير مشروعة عن طريق البحر والبر. وهذه الأسلحة تؤجج الصراع. ويجب وقف شحنات الأسلحة إذا أريد أن يكون هناك أمل في إحلال السلام في ليبيا. والأسلحة يجب ألاّ تكون سوى في حوزة القوات النظامية بعد موافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

والحالة المضطربة في ليبيا تؤدي إلى مزيد من جرائم الحرب. وعلى جميع الجهات الفاعلة العسكرية في ليبيا أن تتصرف في إطار القانون الإنساني الدولي، أمّا الجهات التي لا تتقيد بذلك فيجب أن تكون عرضة للمساءلة. وقمت مؤخرا بزيارة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، بغية الاعراب عن تأييدي للدور الذي يمكن أن يضطلع به مكتبها في مكافحة الإفلات من العقاب. وثمة حاجة إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا الآن أكثر

والأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي حضور الجلسات بصفة مراقب.

ثالثا، من الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الرئاسة في مجمله، أي الأعضاء التسعة كافة. وأشجع الأعضاء الذين لا يحضرون الجلسات على الانضمام إلى المجلس الرئاسي من جديد.

رابعا، يتعين على المجلس الرئاسي أن يتحرك بسرعة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الليبي. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات فورية لكفالة تلبية النقص في الأموال النقدية، وتوفير المواد الغذائية والكهرباء بشكل مرض دون مزيد من التأخير. والأمم المتحدة وشركاؤها في المجتمع الدولي على استعداد لتقديم المساعدة.

خامسا، إن مجلس الرئاسة هو المتلقي الشرعي الوحيد للمساعدة الأمنية الدولية بوصفه القائد الأعلى للجيش الليبي الموحد.

سادسا، إن تفادي الأعمال القتالية بين مختلف الجهات الأمنية الليبية المنخرطة في مكافحة تنظيم داعش يتطلب ترتيبات أمنية شاملة ومؤقتة، بما في ذلك الترتيبات المؤقتة لتولي الجيش زمام القيادة والسيطرة. ومجرد وجود نصف حلول أمر غير ممكن.

ولقد أحرز تقدم كبير خلال الأيام والأسابيع الأخيرة في مكافحة تنظيم داعش. وإنني أشيد بجميع الذين قاتلوا ضد الإرهاب في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك بنغازي ودرنة. وأشجب مقتل العديد جدا من أبناء ليبيا الشجعان. وفي الأسبوع الماضي، قمت بزيارة إلى مصراتة ومستشفاها مع الجرحى الذين يعالجون فيها. ولقد شهدت بأم العين العزم والالتزام تجاه مكافحة تنظيم داعش.

ومع ذلك، أشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة العسكرية في البلد. فمنطقة الهلال النفطي تشهد تزايدا في التشكيلات

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة الفرعية ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقرير عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب هذا القرار. ويشمل التقرير الفترة من ٣ آذار/مارس إلى ٦ حزيران/يونيه، حيث اجتمع أعضاء اللجنة خلالها ثلاث مرات لإجراء مشاورات غير رسمية. في البداية، أود أن أسلط الضوء على نشاط اللجنة المتعلق بتنفيذ القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤).

عقب طلب من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل، أضافت اللجنة في ٢٧ نيسان/أبريل اسم سفينة كانت تحاول تصدير النفط الخام من ليبيا بصورة غير مشروعة إلى دولة اسمها مدرج في قائمة الجزاءات. وقبل أن تفعل ذلك، طلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء المعنية السعي للحصول على معلومات إضافية عن هذه السفينة. ودولة المقصد المبلغ عنها، مالطة، ودولة العلم، الهند، استجابتا بطريقة تعاونية تماما، في ٢٧ و ٢٩ نيسان/أبريل، وفي ٣ أيار/مايو، على التوالي.

وبعد إدراج اسم السفينة في القائمة، عادت إلى ليبيا وأفرت حمولتها في ميناء الزاوية. عقب ذلك على الفور، وعملا بطلب رفع الاسم من القائمة الذي كانت دولة العلم قد تقدمت به في ٩ أيار/مايو، وبعد تلقي إشارة من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة أنه ليس لديها اعتراض على رفع اسم السفينة من القائمة، شطبت اللجنة اسم السفينة من قائمة الجزاءات في ١٢ أيار/مايو. وكان ذلك أول تطبيق للقرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) الذي ينطوي على تعاون الدول الأعضاء، وأعضاء اللجنة، والمساعدة من فريق الخبراء.

وأود الآن أن أقدم لمحة حسب التسلسل الزمني عن الأنشطة الأخرى للجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

من أي وقت مضى. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي تشاطرن الشواغل تجاه الجرائم الدولية التي ترتكب في ليبيا أن تزود مكتب المدعية العامة بجميع المعلومات المطلوبة - ولكن قبل كل شيء بالموارد المالية من أجل مقاضاة جرائم جديدة. وأود أن أشكر المجلس على مشاركته الجادة في العمل بشأن ليبيا، وعلى دعمه لإيجاد حل سياسي هناك. وكما بيّن التقرير المعروض على المجلس، ثمة حاجة ملحة لكي تعمد بعثة الأمم المتحدة إلى إعادة ترسيخ وجودها في ليبيا.

إن تسيير رحلات جوية منتظمة للبعثة إلى طرابلس يسّر بعضا من الاتصال المباشر مع الشركاء الرئيسيين. بيد أن هذه الفترات من المشاركة العاجلة ليست كافية. ومن المرجح أن تشهد طلبات المساعدة تزيدا بعد أن تصبح الوزارات والهياكل البيروقراطية فعالة مرة أخرى. ومن الضروري أن تكون البعثة موجودة على الأرض ومستعدة لتلبية الاحتياجات الفورية لليبيين وأولوياتهم.

واسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات باللغة العربية بمناسبة شهر رمضان المبارك.

(تكلم بالعربية)

اليوم هو أول يوم من شهر رمضان المبارك، الشهر الذي يرتبط تقليديا بالالتزام بتحقيق السلام، والعدالة، والرحمة، والمصالحة. وآمل أن يكون في الواقع شهر الحوار. وأتمنى رمضاننا كريما لشعب ليبيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه.

أعطي الكلمة الآن للسفير ابراهيم بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

العاملين في الفريق الممدد له. فأقرت اللجنة خمسة خبراء في ٢٨ نيسان/أبريل، وخبيرا سادسا في ٢٣ أيار/مايو.

وفي إطار متابعة إحدى التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء، قامت اللجنة بتحديث بعض المعلومات التي تتضمنها قائمة الجزاءات الخاصة بها في ١ نيسان/أبريل، وأصدرت نشرة صحفية ومذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، تلقت اللجنة رسالة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، تتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء. كما تلقت اللجنة رسالة من فريق الخبراء في ٢٨ نيسان/أبريل، يبلّغ فيها احتمال نقل أعتدة عسكرية إلى ليبيا بشكل مخالف لحظر الأسلحة. وفي ٢٣ أيار/مايو، تلقت اللجنة طلبا توجيهيا من مصر بشأن تدبير تجميد الأصول، وردّت عليه في ٣ حزيران/يونيه.

أخيرا، اجتمعت اللجنة مرتين في مشاورات غير رسمية بتاريخ ٣ حزيران/يونيه، المرة الأولى للاستماع إلى عرض من فريق الخبراء المعين حديثا بشأن برنامج عمله في إطار الولاية الممددة، والمرة الثانية لمتابعة التوصية الواردة في التقرير النهائي للفريق، ومفادها إجراء مناقشة مشتركة مع لجنة الجزاءات بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة. وخلال المناقشة الأولى، عمد الفريق إلى إبلاغ اللجنة بما يعتزم عمله في المجالات ذات الأولوية والتركيز، وقدم أعضاء اللجنة تعليقاتهم على ذلك. وفي المناقشة الثانية، عقب بيانات مختصرة من جانب فريق الخبراء وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، أكد أعضاء اللجنة على القيمة المضافة للتعاون وتبادل المعلومات بين فريقَي الخبراء، بغية تمكين مجلس الأمن من الحصول على رأي شامل تجاه التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية في ليبيا. واتفق أعضاء اللجنة على أنّ من شأن عقد اجتماع

في مشاورات غير رسمية بتاريخ ٣ آذار/مارس، ناقشت اللجنة التقرير النهائي (انظر S/2016/209) وتوصيات فريق الخبراء المقدم عملا بالقرار ٢٢١٣ (٢٠١٥). وبما أن التقرير متاح للعموم، فإنني لن ألخص النتائج الواردة فيه. ولقي التقرير الاستحسان بصفة عامة. وكانت المسائل الرئيسية التي أثارها أعضاء اللجنة أثناء مناقشة التقرير النهائي قد شملت انتهاكات مبلّغ عنها تتعلق بحظر توريد الأسلحة، وكيفية تعزيز تنفيذ هذا التدبير، وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى ليبيا، وفقدان قيمة بعض الأصول المجمدة وكيفية تلافي هذه الحالات، واستهداف الأفراد الذين يمكن أن يكونوا عرضة للجزاءات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومحدودية فرص وصول الفريق إلى ليبيا. ومن بين التوصيات الست والعشرين، وافقت اللجنة على متابعة ٤ توصيات، ووافقت على الرجوع إلى ١٠ منها في مرحلة لاحقة. وإحدى التوصيات المتعلقة بأسماء الأفراد تقتضي أولا اتخاذ إجراءات من جانب دولة عضو. وهناك توصية أخرى تتعلق باعتماد مذكرة للمساعدة على التنفيذ بشأن تجميد الأصول، تقتضي أولا رفع التعليق من جانب أحد أعضاء اللجنة. وثمة توصية أخرى بشأن إدارة أفرقة الخبراء اعتُبرت خارج نطاق ولاية اللجنة. أما التوصيات التسع المتبقية، فقد إحيلت إلى مجلس الأمن.

وفي ١٥ آذار/مارس، وافقت اللجنة على إخطار قدمته المملكة المتحدة بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وهو يتعلق بتدبير تجميد الأصول بعد رفع التعليق من أحد أعضاء اللجنة. وفي ٣١ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦) الذي يمدد ولاية فريق الخبراء لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، أي بتاريخ ٦ نيسان/أبريل و ١٦ أيار/مايو، تلقت اللجنة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مقترحات حول الخبراء

بدعم من المجتمع الدولي، على صد أي تهديد من مجموعة أو عدة مجموعات مسلحة وتكفل لحكومة الوفاق التحرك بحرية داخل العاصمة.

لقد اطلعت على تقرير الأمين العام (S/2016/452) المعروض على المجلس، وأستطيع أن أقول إنه يفتقد إلى المهنية في تناول بعض الجوانب الحساسة في المشهد السياسي الليبي، وقد أشرتُ إلى أحد الجوانب في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢ حزيران/يونيه الحالي، مستدران في الوثيقة S/2016/508. وأريد أن أؤكد أنه يتعين على الأمانة العامة أن تتحاشى المصطلحات غير الواقعية والأسماء المختلفة لأنها تزيد من إرباك المشهد السياسي الليبي، ولا تساعد في فتح الطريق المسدود الذي يؤدي إلى تنفيذ الاتفاق السياسي. وعلى سبيل المثال، من السابق لأوانه الحديث في الوقت الحالي عن قوات تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني، وهذا ما يؤكد تقرير الأمين العام الذي جاء فيه:

”وكما كان الحال مع الإدارات السابقة، من التحديات الرئيسية التي تواجه السلطات الانتقالية الجديدة في ليبيا الحاجة الماسة إلى التصدي لانتشار الأسلحة على نطاق واسع والعدد الكبير من الجماعات المسلحة. فمع أن هذه الجماعات خاضعة اسمياً لسلطة الدولة، فإن غالبيتها ما زالت تعمل خارج نطاق السيطرة الفعلية للدولة والحكومة الليبيتين. ومن الحيوي أن تضع السلطات الليبية خطة قابلة للتنفيذ تمهد الطريق للدولة من أجل ممارسة سلطة مطلقة بشكل تدريجي على استخدام القوة، على النحو المبين في الأحكام ذات الصلة من الاتفاق السياسي الليبي. وهذا يشمل إنشاء مؤسسات أمنية احترافية تابعة للدولة. وتحقيق النجاح في تسريح المقاتلين وإدماجهم أو إعادة إدماجهم، وتنفيذ

مشترك ثانٍ يقوم فيه فريقا الخبراء معا بتوفير المعلومات للجنيتين أن يكون اجتماعاً مفيداً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ابراهيم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأن أشكر السيد مارتن كوبر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الهامة. كما أشكر السيد رملان ابراهيم على عرضه لتقرير لجنة الجزاءات المتعلقة بليبيا. وأرحب نيابة عن الحكومة الليبية باستعداد مجلس الأمن لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الأيام المقبلة، وأرجو أن تتمكن البعثة من العودة إلى طرابلس قريباً وأن تكون أكثر نشاطاً خلال الشهور الآتية، وخاصة في مجال الدفع قدماً بتنفيذ الاتفاق السياسي والمساعدة على إقامة مؤسسات الدولة.

في ضوء الفشل التام لجميع الحكومات الليبية خلال السنوات الخمس الماضية في تلبية طموحات المواطنين الليبيين، والترحيب الشعبي الواسع النطاق بالاتفاق السياسي الليبي، وموافقة مجلس النواب عليه في ٢٥ كانون الثاني/يناير الماضي، رغم ما يشوبه من عيوب، أستطيع القول إن الاجماع الدولي على دعم حكومة الوفاق الوطني خطوة هامة.

وجيد أن تنص قرارات مجلس الأمن على أن حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، وتطلب في نفس الوقت من جميع الدول عدم التعامل مع أي مؤسسات موازية، ولكن ذلك لا يكفي لأن نجاح حكومة الوفاق يتوقف على التنفيذ الصارم والأمين لبنود الاتفاق السياسي، ابتداءً بتنفيذ التدابير الأمنية وتشكيل قوة مسلحة لتأمين مدينة طرابلس بالكامل بالتنسيق مع الشرطة، تكون مجهزة وقادرة،

حتى لو لم تُطلب منها، لأن غياب المؤسسات والخبراء المهنيين في القطاعات المختلفة يجعل مسألة التماس مساعدة بعثة الأمم المتحدة شبه مستحيلة، وهو ما لمسناه خلال السنوات الخمس الماضية، فكثيرٌ من المسؤولين لا يستعينون بالخبراء ولا يعرفون ماذا يريدون وغير قادرين حتى على تصور هيكل إداري للفريق الذي يجب أن يعمل معهم على رأس مختلف القطاعات.

ويجب أن يكون تنفيذ الاتفاق السياسي وفقاً لجدول زمني محدد والمساعدة في بناء المؤسسات في صلب مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم خلال الشهور القادمة، وأن تستند في ذلك إلى خطة حفظ الأمن ودعم الاستقرار المستدام في ليبيا والمرفقة برسالي الواردة في الوثيقة S/2014/632، المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤.

أمام مجلس رئاسة حكومة الوفاق مهمة صعبة، ولا يمكن أن ينجح في تحقيقها ما لم ينس أعضاءه خلفيات تعيينهم ويعملوا كفريق واحد ويتحملوا المسؤولية بصورة مشتركة، ويشرعوا في إنهاء الانقسام المؤسسي من خلال استبدال القيادات المزدوجة السابقة للمؤسسات بقيادات جديدة على أساس الخبرة والكفاءة، وخاصة قيادات المؤسسات المالية والرقابية.

من المتوقع أن تؤتي الجهود الجارية ثمارها ويتم تحرير سرت وإنهاء وجود تنظيم داعش في سرت خلال الأسبوعين القادمين. ومع ذلك لم نسمع عن أي خطة خاصة بالمدينة لما بعد التحرير، بدءاً من تيسير عودة المهجرين إلى تفعيل السلطات المحلية والأجهزة الأمنية ومغادرة المجموعات المسلحة للمدينة، وهي ضرورية، حتى لا نفاجاً بخروج داعش وسيطرة عناصر القاعدة على المدينة، أو تتكرر الممارسات الخاطئة التي ارتكبتها المجموعات المسلحة في كثير من المدن الليبية في السابق، بما فيها الاستيلاء على أملاك الدولة وأملاك المواطنين وانتهاكات حقوق الإنسان.

برامج إصلاحية فعالة في مجالي الدفاع والشرطة.“ (S/2016/452، الفقرة ٨٢).

إذاً، لا يكفي أن تعلن المجموعات المسلحة دعمها لحكومة الوفاق الوطني لتكون تحت سيطرتها، فالأمر يحتاج إلى اتفاق ملزم مع المجموعات المسلحة، تعلن بمقتضاه قبولها للاتفاق السياسي وما يُرتبّه عليها من التزامات في إطار التدابير الأمنية، بما في ذلك استعدادها لحل نفسها وتسليم السلاح والاندماج في مؤسسات الدولة على أساس فردي، وللأسف، وهو ما يشك أغلب الليبيين في أن المجموعات المسلحة ستقبله. وما لم يحدث ذلك ويتم إنشاء مؤسسات أمنية احترافية، كما يوصي التقرير، ستبقى المجموعات المسلحة خطراً على حكومة الوفاق الوطني وقد تتعرض الحكومة للتخويف والابتزاز، كما حصل لكل الحكومات السابقة إذا توقفت عن مد المجموعات المسلحة بالمال.

ومن المهم أن يشرع مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم، في وضع قاعدة بيانات لكل المجموعات المسلحة وقياداتها وأماكن وجودها، والراغبين من أعضائها في الالتحاق بمؤسسات الدولة العسكرية والمدنية، حتى يسهل إدماج من يرغب في مؤسسات الدولة.

إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي الراعي للاتفاق السياسي الليبي، ومن ثم، فهي المعنية قبل غيرها بتنفيذه بأمانة، ومن واجبها أن تنبه إلى كل خرق للاتفاق وتسعى إلى منعه، لا أن تسكت عليه لأن أي انتهاك للاتفاق من أي طرف من شأنه أن يدفع الأطراف الأخرى إلى استغلاله في عرقلة التنفيذ، كما حدث عندما أدعت مجموعة من أعضاء المؤتمر الوطني السابق أنها شكلت مجلس الدولة وأعلنت انتخاب شخصية خلافية لرئاسته.

لقد حان الوقت لأن تغير بعثة الأمم المتحدة طريقة عملها وتتفاعل بصورة أنشط مع الأحداث بتقديم المقترحات والنصائح

وهذا ما يجب أن تنبه إليه وتمنع حدوثه بعثة الأمم المتحدة
بالتعاون مع مجلس رئاسة حكومة الوفاق.
الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء مجلس
الأمن لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن
هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.